

Distr.: General
12 April 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثامنة والستون

جنيف، 21 حزيران/يونيه - 2 تموز/يوليه 2021

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

موجز

يتناول هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا في الفترة من أيار/مايو 2020 إلى آذار/مارس 2021. ويصف التقرير أثر عمل الأونكتاد على التنمية في أفريقيا في المجالات التالية: تحويل الاقتصادات؛ ومعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود؛ وتحسين القدرة التنافسية؛ وتعزيز تعددية الأطراف؛ وتمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم. ويتحقق الأثر في إطار الركائز الرئيسية الثلاث لعمل الأونكتاد، وهي البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي، والمساعدة التقنية. ويتضمن التقرير قائمة غير شاملة بالأمثلة على الكيفية التي يعمل بها الأونكتاد لتحقيق النتائج في أفريقيا. وفي عام 2020، وُجِّه نحو أفريقيا ما يعادل 38,94 في المائة من نفقات مشاريع الأونكتاد الوطنية والإقليمية والأقليمية، أي ما يبلغ 13 670 071 دولاراً (مؤقت).



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يتناول هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا في الفترة من أيار/مايو 2020 إلى آذار/مارس 2021. ويقدم أمثلة عما لعل الأونكتاد من أثر على التنمية في أفريقيا في المجالات التالية: تحويل الاقتصادات؛ ومعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود؛ وتحسين القدرة التنافسية؛ وتعزيز تعددية الأطراف؛ وتمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم.

ثانياً- النقاط الرئيسية

ألف- الأحداث الرئيسية

2- الأونكتاد هو هيئة الأمم المتحدة المكلفة بمساعدة البلدان النامية، بما فيها الدول الأعضاء في أفريقيا، في تسخير التجارة الدولية ومجالاتها المترابطة، من قبيل العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتمويل التنمية، والاستثمار، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويهدف الأونكتاد إلى بناء قدرة البلدان الأفريقية على الصمود من خلال تعزيز قدرتها على المشاركة بشكل أكمل في التجارة الدولية والاستجابة للصدمة الاقتصادية العالمية مثل تلك الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) والتعافي منها. ويتجلى التزام الأونكتاد بتحقيق الرخاء للجميع في أفريقيا من خلال مجموعة من الأنشطة التي تشمل تنظيم المناسبات لإشراك أصحاب المصلحة في مناقشة عوامل محددة محركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبادل الخبرات والدروس المستفادة.

1- إطلاق مؤشر الأونكتاد للقدرة الإنتاجية

3- تتضمن البوابة الإلكترونية للمؤشر منشورات وأدلة وموارد وأدوات سنتيح لصانعي السياسات قياس أداء بلدانهم في تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعقب الاقتراح الأول لهذا المفهوم في "تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2006: تنمية القدرات الإنتاجية"، وضع الأونكتاد، في عام 2020، الصيغة النهائية للمؤشر العالمي المركب المتعدد الأبعاد للقدرة الإنتاجية، الذي يتيح للبلدان قياس وتقييم مستويات قدراتها الإنتاجية مع مرور الوقت. وقد أُطلق المؤشر في 8 شباط/فبراير 2021، وحُسبت نتيجة للمؤشر فيما يخص 193 اقتصاداً، بما في ذلك جميع البلدان في أفريقيا، استناداً إلى المؤشرات الـ 46 الموزعة على الفئات الثماني للمؤشر. وترد تفاصيل إضافية في "مؤشر الأونكتاد للقدرة الإنتاجية: المنهجية والنتائج". وقد وُفرت للإحصائيين في بوتسوانا وناميبيا ورواندا أنشطة تدريبية مخصصة لبناء القدرات ساعدت على توعية السلطات الإحصائية الوطنية بكيفية استخدام المؤشر في وضع السياسات وتنفيذها. وفي هذا الصدد، مثلاً، كُرس المؤتمر السادس والسابع لشبكة بحوث السياسات الاقتصادية لموضوع تعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي في رواندا. وأخيراً، أُطلق الأونكتاد دراسات حالات إفرادية في تشاد وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا استناداً إلى دراسة مفصلة لأدائها الذي تم قياسه بواسطة المؤشر وفنائه الثماني.

2- حلقة نقاش: معالجة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا

4- يهدف هذا النقاش الرفيع المستوى، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بمشاركة عن بعد ويسره مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، إلى تزويد الحكومات في أفريقيا بمعرفة كيفية تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة والحلول الكفيلة بكبح هذه التدفقات وإعادة توجيهه العائدات نحو تحقيق الأولويات الوطنية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالاستناد إلى النتائج

الواردة في "تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2020: التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا". وكان من بين المشاركين، بصفة مشاركين في حلقة النقاش، الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام للكومنولث، ومفوض الشؤون الاقتصادية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وبصفة متكلمين، الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا، والمدير العام لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، ومدير الشؤون المالية والاستثمار والجمارك في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأبرزت المناقشة أن البلدان في أفريقيا سيتعين عليها، في أعقاب الوباء، تكثيف جهودها في مجال تعبئة الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

باء - مكتب الأونكتاد الإقليمي لأفريقيا

5- يؤدي المكتب الإقليمي، منذ عام 2015، دوراً رئيسياً في تيسير وتنسيق المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ودولها الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وغير ذلك من أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين في أفريقيا. وفي عام 2020، عمل المكتب الإقليمي بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لصياغة منشور تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا المتعلق بتحرير التجارة في الخدمات والتكامل في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وقدم المكتب الإقليمي وشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية الدعم التقني للعملية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، نظم المكتب الإقليمي، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، دورات تدريبية عن التوجيه وبناء القدرات لأكثر من 100 شاباً من رواد الأعمال بشأن الفرص المتاحة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد أوجدت هذه الدورات وعياً بالفرص والمخاطر التي قد تواجهها النساء من رواد الأعمال في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ولا سيما أثناء هذه الجائحة وفي أعقابها.

جيم - تتبع ورصد أثر الجائحة على القارة

6- الاستجابة والتعافي: تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية في زمن كوفيد-19. يقود الأونكتاد هذا المشروع الخاص بحساب الأمم المتحدة للتنمية، الذي يُنفذ بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ومن أجل التعجيل بوضع استجابات سياساتية محلية فعالة لهذه الجائحة، تحتاج البلدان النامية إلى فهم مفصل للكيفية التي يُحتمل أن تؤثر بها التطورات العالمية في الاقتصاد الكلي على اقتصاداتها. واستناداً إلى نموذج السياسات العالمية للأونكتاد، يتضمن المشروع تحليلات محدثة لبيئة الاقتصاد الكلي العالمية في الفترة 2020-2022 لإثراء استجابات السياسات المحلية في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا وكينيا ونيجيريا؛ ومقترحات لإدارة حسابات رأس المال وتصميم سياسات احترازية كلية في إثيوبيا وجنوب أفريقيا وزامبيا وكينيا والمغرب ونيجيريا. وسيقدم أيضاً تقييماً للظروف المالية في مناطق مختارة من البلدان النامية.

7- اجتماع الخبراء بشأن البروتوكول المتعلق بالاستثمار وكوفيد-19: المخاطر المحتملة والحلول الممكنة. ساهم الأونكتاد في اجتماع الخبراء هذا الذي نظمه الاتحاد الأفريقي، والذي ركزت فيه المناقشات على الجائحة وعلاقتها بخطر احتمال حدوث زيادة في قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في أفريقيا. وأدى الاجتماع، إلى جانب سلسلة من المناقشات، إلى اعتماد إعلان بشأن خطر تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول فيما يتعلق بالتدابير المتصلة بالجائحة، مما سيساعد على ضمان أن

لدى الحكومات في أفريقيا حيز السياسات اللازم للتصدي للجائحة دون خطر مواجهة تحديات قانونية باهظة التكلفة من جانب المستثمرين الأجانب.

8- **تشجيع الاستثمار وتيسيره والجائحة.** يدعم الأونكتاد أنشطة تشجيع الاستثمار في العديد من البلدان ضمن الإطار الاستراتيجي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. وفي عام 2019، واصل الأونكتاد أنشطته المتعلقة ببناء القدرات لصالح المسؤولين وصانعي السياسات المعنيين بتشجيع الاستثمار، وخدماته الاستشارية لوكالات تشجيع الاستثمار، خاصة في إطار جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والشبكة الدولية لوكالات تشجيع الاستثمار في البلدان الناطقة بالفرنسية. وقد نُظمت، بالتعاون مع جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، حلقة دراسية شبكية إقليمية بعنوان "نحو مرحلة ما بعد كوفيد-19: وكالات تشجيع الاستثمار تتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد" جمعت أكثر من 90 مشاركاً من 18 بلداً في أفريقيا وأتاحت تبادل الخبرات بين الوكالات في مجال التصدي للجائحة وتبادل أفضل الممارسات لتحسين عمليات الوكالات واستراتيجياتها في المنطقة في المستقبل. وفي عام 2020، واصل الأونكتاد نشر أدوات تيسير الأعمال التجارية من خلال برنامجه الخاص بنظم الحكومة الإلكترونية على الإنترنت (الحكومة الإلكترونية)، أي التنظيم الإلكتروني والتسجيل الإلكتروني والبوابات الإلكترونية، في عدة بلدان ضمن إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مما يساعد على تحسين مناخات أعمالها.

9- **البحوث المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والجائحة.** استشار الأونكتاد شركات التجارة الإلكترونية وصانعي السياسات في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لفهم حجم تأثير الجائحة في سياق جهودهم الرامية إلى تعزيز جاهزية التجارة الإلكترونية؛ وتحديد الاتجاهات والتحديات الرئيسية المواجهة في مؤسسات التجارة الإلكترونية وفي استجابات السياسات العامة والخاصة للأزمة. وأُطلقت دراسة عنونها *COVID-19 and E-Commerce: Impact on Businesses and Policy Responses* (كوفيد-19 والتجارة الإلكترونية: الأثر على الأعمال التجارية والاستجابات السياسية) في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في حلقة دراسية شبكية حضرها أكثر من 250 مشاركاً تبادلوا التجارب الناجحة التي ساهمت في تعزيز بيئة تمكينية للتجارة الإلكترونية.

10- **النقل والربط التجاري في عصر الجائحات.** في إطار هذا المشروع المتعلق بحساب الأمم المتحدة للتنمية، يهدف الأونكتاد، بالتعاون مع اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، إلى مساعدة البلدان النامية في التصدي للتحديات الناتجة عن هذه الجائحة، التي يواجهها قطاعا التجارة والنقل. وأجرى الأونكتاد تقييماً للأثار الفورية للجائحة على قطاع النقل البحري والتجارة، بما في ذلك تدفقات التجارة البحرية، ومكالمات السفن، وإمكانية ربط الخطوط البحرية المنتظمة، في النصف الأول من عام 2020، بما في ذلك في أفريقيا، ونشر النتائج الرئيسية في التقرير المعنون *COVID-19 and Maritime Transport: Impact and Responses* (كوفيد-19 والنقل البحري: التأثير والاستجابات). وقدمت الدراسة أيضاً تفاصيل عن بعض الردود والتعديلات الرئيسية التي أجريت على مستوى الموانئ ولدى أصحاب المصلحة الآخرين عبر سلسلة الإمدادات البحرية لمواجهة الاضطراب والحفاظ على استمرارية الأعمال.

11- **تيسير التجارة والجائحة.** منذ اندلاع الجائحة، عمل الأونكتاد مع البلدان في أفريقيا لضمان تنفيذ أدوات تيسير التجارة بغية التخفيف من الآثار السلبية على سلاسل القيمة والإمدادات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك خطة عمل الأونكتاد ذات النقاط العشر لتعزيز التجارة الدولية وتيسير النقل. وأصدر الأونكتاد أفضل الممارسات وعدة تحليلات للممارسات الجيدة في مجال تيسير التجارة في أوقات الجائحة، وعمل مع عدة منظمات دون إقليمية وإقليمية مثل جماعة شرق أفريقيا لترويج وتنفيذ لوائح وأدوات تيسير التجارة التي ساعدت في تيسير التجارة أثناء الجائحة. واستحدث الأونكتاد

مبادرة المسح السريع التي تعطي البلدان تقييماً لمدى استعدادها لإدارة الأزمات في ميدان تيسير التجارة، فضلاً عن بناء القدرات، وتقديم لها توصيات عن ذلك.

ثالثاً - نتائج وآثار الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

ألف - تحويل الاقتصادات

12- اضطلع الأونكتاد بطائفة من الأنشطة دعماً للدول الأعضاء الأفريقية في تحويل اقتصاداتها، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، وتسريع التنمية المستدامة، وتيسير اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي. ويضطلع الأونكتاد بأنشطة لمساعدة البلدان الأفريقية على تسخير الاستثمارات المحلية والأجنبية كوسيلة لحفز التحوّل الهيكلي في اقتصاداتها.

13- **تقرير الاستثمار العالمي 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة.** يشير التقرير إلى أنه، على الرغم من توقعات الانخفاض الفوري للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، فإن بعض العوامل المخففة قد تحد من مدى الانخفاض وتساعد على بدء التعافي، بما في ذلك تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإبرام بروتوكوله المتعلق بالاستثمار؛ وتعميق مبادرات الاستثمار التي تدعمها الدولة من الاقتصادات المتقدمة والناشئة. ويقدم الأونكتاد إلى البلدان الأفريقية الدعم في مجال بناء القدرات والتعاون التقني في مجموعة من الجوانب المتصلة بالاستثمار من أجل التنمية. وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، واستناداً إلى "تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020"، نظم الأونكتاد سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية الإقليمية بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة التي قدمت لمحة عامة ومنظوراً دولياً عن التحديات التي تواجهها نظم المناطق الاقتصادية الخاصة خلال الجائحة.

14- **عمليات استعراضات سياسات الاستثمار.** دعماً للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تنويع اقتصاداتها واجتذاب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر والنهوض بالتنمية المستدامة، يجري الأونكتاد استعراضات لسياسات الاستثمار، وهي دراسات تشخيصية للبيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية والتشغيلية للاستثمار. وتشجع هذه الاستعراضات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار في البلدان الأكثر احتياجاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز الأونكتاد ثلاثة استعراضات في أفريقيا، لأنغولا وسيشيل وكوت ديفوار، واستكملها بعدة أنشطة متابعة لفائدة عدة اقتصادات سبق أن أجريت لها استعراضات في أفريقيا. واستجابة لتوصية من تقييم مستقل سابق، أنشأ الأونكتاد منصة إلكترونية لتمكين البلدان المستفيدة من الإبلاغ عن وقت تنفيذ توصية ما في استعراض لسياسة الاستثمار والطريقة التي تم بها ذلك، مما يتيح تقديم المشورة ذات الصلة في الوقت المناسب في مجال السياسات والدعم إلى البلدان. وقد اتخذت بوركينا فاسو وسيشيل حتى الآن خطوات لاستخدام المنصة.

15- **اتفاقات الاستثمار الدولية.** واصل الأونكتاد دعمه لبلدان أفريقيا في إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية من خلال البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، وأنشطة المساعدة التقنية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى دعم الأونكتاد للتكامل القاري في إطار الاتحاد الأفريقي. وقُدِّم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن مشروع البروتوكول المتعلق بالاستثمار في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي عام 2020، قامت عدة بلدان في أفريقيا بتوقيع سياساتها المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية عن طريق تعديل أو إنهاء المعاهدات التي عفا عليها الزمن، وصياغة اتفاقات نموذجية جديدة، والدخول في اتفاقات إقليمية لتعزيز الاستثمار المسؤول والمستدام. وعقد الأونكتاد اجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين في مصر والمغرب بشأن نماذجهم الجديدة لمعاهدات الاستثمار الثنائية.

- 16- **تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2020: التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا**. يعتمد التقرير منهجية متعددة التخصصات لمعالجة العلاقة بين التدفقات المالية غير المشروعة والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة في أفريقيا. ويتضمن نهجه الشامل منظوراً جنسانياً ويسلط الضوء على وجهات نظر متعددة، من المجتمع المدني إلى الشركات التي تقوم بأعمال تجارية في أفريقيا. واستناداً إلى القياسات المكرسة للتدفقات المالية غير المشروعة، تُقدّم تبصّرات جديدة في التقديرات القطرية للتلاعب بقيم الفواتير التجارية في القارة، مما يبرز خصائص محددة للسلع الأساسية المعدنية. وأخيراً، يفيد التقرير بأن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من خلال إجراءات ملموسة ومنسقة على الصعيد العالمي وداخل أفريقيا يتيح فرصة لإعادة الثقة في فعالية تعددية الأطراف.
- 17- **التدابير غير التعريفية**. يعمل الأونكتاد، في إطار برنامج الدعم الذي يُنفذه لإزالة الحواجز غير التعريفية، وزيادة الشفافية التنظيمية، وتعزيز التنوع الصناعي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تنفيذ المرفق 5 الخاص بالحواجز غير التعريفية للبروتوكول الملحق باتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمتعلق بالتجارة في السلع، بما في ذلك إنشاء آلية شبكية للإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية ورصدها وإزالتها. وقد أعرب الأونكتاد في هذا السياق عن دعمه لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والدول الأطراف في الاتفاق. والدول الأطراف مطالبة بإنشاء مراكز تنسيق ولجان رصد وطنية كهياكل مؤسسية لإزالة الحواجز غير التعريفية (المادة 6 من المرفق 5). وفي كانون الثاني/يناير 2020، أصبحت الآلية الشبكية تعمل بكامل طاقتها، وصارت مفتوحة أمام الدول واللجان الاقتصادية الإقليمية المذكورة أعلاه التي عينت جهات التنسيق لديها، وأنشأت لجان الرصد التابعة لها، ويمكنها أن تعالج وتحل بصورة مؤسسية أي حواجز غير تعريفية يُبلّغ عنها (انظر الإطار 1).

الإطار 1

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: التدابير غير التعريفية

في عام 2020، واصل الأونكتاد دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال تفعيل الآلية الشبكية للإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية ورصدها وإزالتها. وبمساعدة الأونكتاد، قامت حتى الآن 44 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي وقعت على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وعددها 54 دولة بتعيين جهات اتصال وطنية معنية بالحواجز غير التعريفية. وبالإضافة إلى ذلك، تم في حزيران/يونيه 2020 تدريب جهات الوصل الوطنية على استخدام النظام بهدف تعزيز الحل الفعال والكفؤ للحواجز غير التعريفية؛ وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، بُدلت جهود للتوعية من خلال عدة حلقات عمل للقطاع الخاص وحملة على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي عام 2020، دعم الأونكتاد 12 دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي في زيادة الشفافية التنظيمية بشأن التدابير غير التعريفية عن طريق جمع اللوائح من هذه الدول. وفي عام 2021، ستشمل مبادرة الشفافية 10 بلدان إضافية وستساعد البلدان في جمع ونشر معلومات شاملة عن جميع اللوائح الحكومية الرسمية المتصلة بالتجارة المطبقة في الوقت الراهن، بما في ذلك جميع المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية وشروط المنتجات التقنية. وسوف تعيد هذه المبادرة المسؤولين الحكوميين في تنسيق السياسات المحلية والدولية والباحثين والتجار في القطاع الخاص. وقد شاركت في المبادرة بالفعل 22 دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي، والبيانات متاحة على مواقع شبكية مختلفة، بما في ذلك قاعدة بيانات الأونكتاد العالمية المتعلقة بالتدابير غير التعريفية.

المصدر: الأونكتاد.

18- **نظام إدارة الديون والتحليل المالي.** ما زال هذا البرنامج يدعم البلدان في أفريقيا في إدارة الدين العام. وقد قامت مكاتب إدارة الديون في 29 وزارة مالية أو مصرفاً مركزياً في 23 بلداً أفريقياً باستخدام برمجيات إدارة الديون الخاصة بنظام إدارة الديون والتحليل المالي لإدارة ديون حكوماتها المركزية والديون المضمونة من الحكومات. وبدعم من الأونكتاد، أحرزت البلدان تقدماً في الإبلاغ عن الديون وتحليلها، حيث أصدر 14 بلداً في أفريقيا نشرات إحصائية عن الديون، وأصدر 11 بلداً استعراضات لحافظات الديون، مما عزز شفافية بيانات الديون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم نحو 90 في المائة من البلدان في أفريقيا المدعومة بنظام إدارة الديون والتحليل المالي تقارير فعالة إلى نظام الإبلاغ عن المدينين بالبنك الدولي. وعلى الرغم من أن 11 بلداً لديها أدلة إجرائية محدثة، فإن إدارة المخاطر التشغيلية لا تزال تشكل تحدياً في معظم البلدان.

19- **نقل البضائع المستدام.** يقوم الأونكتاد، في إطار عمله في مجال ممرات النقل والمرور العابر، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، بدعم تعزيز وتسويق ممر الطرق العابرة للصحراء، الذي يضم ستة بلدان هي تونس وتشاد والجزائر ومالي والنيجر ونيجيريا. وأجرى الأونكتاد تقييماً تحليلياً موضوعياً للممر، فأبرز الأداء؛ والتحديات والعوائق التي تقوض العملية؛ والحلول الممكنة. وواصل الأونكتاد تعاونه مع هيئة تنسيق النقل العابر بالممر الشمالي لدعم تنفيذ برنامج الشحن الأخضر.

20- **تيسير التجارة.** في عام 2020، ركز عمل الأونكتاد بشأن تيسير التجارة في أفريقيا على بناء القدرات والمساعدة التقنية في تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة والالتزامات دون الإقليمية والإقليمية المتعلقة بتيسير التجارة، بما في ذلك تقديم المساعدة في دعم اللجان الوطنية لتيسير التجارة. ويقدم الأونكتاد المساعدة في تنفيذ التزامات تيسير التجارة بموجب اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والاتفاقات دون الإقليمية مثل الاتفاق المنشئ لمنطقة تجارة حرة ثلاثية بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ويعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمساعدة في تنفيذ تيسير التجارة. ولتحسين كفاءة اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة، بدأ الأونكتاد باستحداث ونشر أداة تتبع الإصلاح، وهي أداة إدارية تهدف إلى تزويد هذه اللجان بحل قائم على تكنولوجيا المعلومات لتنفيذ وتتبع العمل في الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة ونتائجها. ومُول تنفيذ برنامج التمكين ذي الصلة التابع للأونكتاد في مختلف بلدان أفريقيا من خلال الدعم المقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، وبنك التنمية الأفريقي، ومنظمة العلامة التجارية لشرق أفريقيا. ويساعد تنفيذ بوابات المعلومات التجارية على الوفاء بالالتزامات بموجب المادة 1 من الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة وأحكام الشفافية في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والالتزامات المتعلقة بتيسير التجارة دون الإقليمية. وقد ساعد الأونكتاد في تعزيز الشفافية في مجال تيسير التجارة في عدة بلدان في أفريقيا من خلال تنفيذ هذه البوابات.

21- **النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا).** منذ بدء هذا البرنامج، صممت مشاريعه لمساعدة الدول المستفيدة على إصلاح أنظمتها وإجراءاتها ونظمها الجمركية بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وقد وسع البرنامج سبب وجوده ليشمل تقديم المساعدة إلى الوكالات الحكومية الشريكة في أتمتة إجراءات تيسير التجارة. ويشترك البرنامج في تنفيذ نظم النافذة الواحدة التي تركز على الجمارك، ووضع حلول قائمة بذاتها مع الشركاء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان 37 اقتصاداً في أفريقيا يستخدم نظم أسيكودا. وفي عام 2020، تعاون البرنامج في استحداث نظام آلي للمرصد الأفريقي للتجارة ليستخرج من نظام أسيكودا للجمارك البيانات التجارية التي يتعين تقديمها إلى المرصد ومركز التجارة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، وضع البرنامج والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نظاماً مترابطاً لإدارة

السلع العابرة من أجل أتمتة إجراءات المرور العابر الإقليمية؛ واختُبر هذا النظام لأول مرة في السنغال ومالي. وقد زاد عدد وثائق المرور العابر المجهزة باستخدام نظام أسيكودا والنظام المترابط لإجراءات المرور العابر الإقليمية في ممر أبيدجان - واغادوغو بنسبة 111 في المائة سنوياً بحلول أيلول/سبتمبر 2020، ليصل إلى 1 123 وثيقة.

22- دورات تدريبية قصيرة بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم الأونكتاد خمس دورات تدريبية قصيرة للبعثات الدائمة للبلدان التي يوجد مقرها في جنيف ضمن الإطار الاستراتيجي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقدمت هذه الدورات التدريبية أحدث التبرعات في بحوث الأونكتاد بشأن التجارة، وقضايا التنمية، والاستجابات للجائحة، بدءاً من مواضيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة ومروراً بالسياسة التجارية ووصولاً إلى المساواة بين الجنسين وتسخير تكنولوجيا سلسلة الكتل، ضمن مواضيع أخرى. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، حضر ما يقرب من 35 مندوباً من إثيوبيا وبوركينا فاسو والجزائر وحبوتسي وسيراليون وكابو فيردي وكوت ديفوار والكونغو وكينيا وليسوتو وملايدي دورات التدريبية القصيرة الثلاث التالية: الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: دور الدبلوماسيين؛ والصكوك والنهج والأطر الجديدة في السياسة التجارية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً؛ وسياسات المنافسة وحماية المستهلك من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وتم تقديم دورتين تدريبيتين جديدتين في شباط/فبراير وأذار/مارس 2021.

23- دراسة خدمات النقل البري في كينيا: دراسة حالة فردية لسلسلة قيمة الشاي. في إطار مشروع لحساب الأمم المتحدة للتنمية بشأن التجارة في الخدمات في أفريقيا، طلب الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء هذه الدراسة بالتعاون مع وزارة التصنيع والتجارة وتنمية المشاريع في كينيا. وبناءً على طلب الوزارة، عُقدت في نيروبي، حضورياً وعن بعد، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، حلقة عمل لاستعراض الدراسة وإثبات صحتها، مما أتاح منبراً لمناقشة النتائج الرئيسية والتوصيات المتعلقة بالسياسات، بغية تحقيق الاستفادة المثلى من خدمات النقل في قطاع الشاي. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات اللازمة لقياس القيمة المضافة الناتجة في قطاعات خدمات مختارة ودعم أطر السياسات من أجل تعظيم مساهمتها في سلاسل القيمة الإقليمية والوطنية، بهدف المساهمة في وضع السياسات القطاعية وبغية تحسين دعم قدرة قطاع الخدمات في البلدان المستفيدة على الصمود. ويدعم المشروع إثيوبيا وتوغو وكينيا ومالي ونيجيريا في الاضطلاع بدراسات قطاعية بشأن آثار الجائحة والتصدي لها.

باء - معالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود

24- يساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية في الحد من مواطن الضعف في اقتصاداتها حيال الاعتماد على السلع الأساسية وفي البحث عن الفرص لزيادة إضافة القيمة في أنشطتها الاقتصادية التي تعتمد على المواد الأساسية. ويقدم الأونكتاد التوجيه بشأن الكيفية التي يمكن بها تسخير التجارة أداة لتحقيق التحول الهيكلي وبشأن سبل تحسين أنظمة السياسات التجارية لتعزيز قدرتها التنافسية وتيسير إدماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

25- سياسات التنمية من أجل النمو الاقتصادي المستدام في الجنوب الأفريقي. في إطار هذا المشروع لحساب الأمم المتحدة للتنمية الذي يهدف إلى بناء القدرات في بعض بلدان المنطقة، خاصة جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وموريشيوس وموزامبيق، قدم الأونكتاد الدعم لصياغة سياسات بشأن التنوع والتحول الهيكلي. ومن أهم نتائج المشروع، الذي أُجري بالتعاون مع عدة حكومات وشركاء دوليين رئيسيين، اعتماد وثيقة ختامية رسمية تقر سلسلة من التدابير السياساتية المحددة اللازمة لتعزيز

سلاسل القيمة الإقليمية في المنطقة وإطلاق خطة استراتيجية جديدة للسياسات الصناعية في موريشيوس. وواصل الأونكتاد جهوده الرامية إلى المساعدة على استدامة استراتيجية التصنيع التي تتبعها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن طريق تقوية سلاسل القيمة الإقليمية الرئيسية وتعزيز تنسيق السياسات الصناعية.

26- **وضع برامج متكاملة لتخفيف القيود الملزمة المفروضة على التنمية عن طريق تشجيع التحول الهيكلي، وبناء القدرات الإنتاجية، وتعزيز فرص الاستثمار والروابط مع الصين.** بدأ الأونكتاد تنفيذ هذا المشروع في إطار الصندوق الفرعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي تتمثل أهدافه في توضيح القيود الملزمة المفروضة على التجارة والنقل والتحول الهيكلي في اقتصادات مختارة في أفريقيا ومضاهاتها بمشاركة من الصين؛ وتحديد القطاعات التي لديها إمكانات لتعجيل النمو والتحول. ومن المقرر أن يُنفَّذ هذا المشروع في الفترة 2021-2023، بميزانية تفوق مليون دولار، في إثيوبيا وأنغولا وبوتسوانا ورواندا وزمبابوي وكينيا وموزامبيق ونيجيريا.

27- **دراسة المستحضرات الغذائية.** أطلق الأونكتاد هذه الدراسة لاستكشاف إمكانات المستحضرات الغذائية والتغيب البيولوجي في دعم تنوع الصادرات وإضافة القيمة في إثيوبيا وموريشيوس. وستستكشف الدراسة الكيفية التي يمكن بها لهذه البلدان أن تسخّر بشكل أفضل تنوعها البيولوجي ومعارفها التقليدية بشأن الأغذية الصحية لإتاحة فرص العمل وتوسيع الصادرات وتحقيق النمو الشامل للجميع.

28- **مجموعة تعليمية بشأن التجارة ونوع الجنس.** تهدف مبادرة التعلم عن بعد هذه إلى تزويد صانعي السياسات والأكاديميين وأعضاء المجتمع المدني في البلدان النامية بأدوات تحليلية من أجل تحليل العلاقة الثنائية الاتجاه بين التجارة ونوع الجنس ووضع سياسات وإجراء بحوث والدعوة بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية. وفي الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2020، قدم الأونكتاد الدورة التدريبية الشبكية المتعلقة بالتجارة والشؤون الجنسانية باللغتين الإنكليزية والفرنسية؛ وكان 73 من المشاركين الذين بلغ عددهم 123 من أفريقيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع الأونكتاد وحدة تدريس مواضيعية وحلقة دراسية شبكية ذات صلة بشأن الآثار المتصلة بنوع الجنس الناتجة عن الارتقاء التكنولوجي في مجال الزراعة. وبالتعاون مع أمانة الإطار المتكامل المعزز، قام الأونكتاد في تموز/يوليه 2020 بوضع مواد تعليمية جديدة بشأن قضايا التجارة والقضايا الجنسانية في أقل البلدان نمواً.

29- **مبادرة عالمية من أجل عودة ظهور قطاع المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مرحلة ما بعد الجائحة.** الهدف من هذا المشروع المتعدد الوكالات لحساب الأمم المتحدة للتنمية هو تعزيز قدرة هذه المؤسسات على الصمود في تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أطلق الأونكتاد، في إطار هذا المشروع، المرحلة الثانية من أنشطته في مجال بناء القدرات فيما يتعلق بالنساء من صغار التجار وبالتجار غير الرسميين عبر الحدود في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي. وأولي اهتمام خاص لآخر التطورات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والقواعد المتعلقة بالجائحة. وتم توفير التدريب باللغات المحلية، كما أُتيح نسخ من دليل إمبريتيك عن ريادة الأعمال الذي تم تكييفه ليلانم جمهوراً ضعيف الإلمام بالقراءة والكتابة، وكذلك كتيب للتجار الصغار مع مقتطفات باللغات المحلية، وهي البمبا، والتشيشيوا، والسواحيلية. ونُفذت أنشطة المشروع بالتعاون مع وزارة التجارة في ملاوي، وهيئة تنمية التجارة في جمهورية تنزانيا المتحدة، ووزارة التجارة والصناعة في زامبيا، فضلاً عن رابطات التجارة عبر الحدود.

30- **البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب من أجل التجارة، 2017-2021.** خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تنفيذ أكثر من 30 نشاطاً في إطار هذا البرنامج بهدف تعزيز التنوع المستدام لاقتصاد أنغولا وصادراتها. وقد عُقدت معظم أنشطة التدريب على الإنترنت بسبب الجائحة. وترد تفاصيل الأنشطة حسب العنصر في الإطار 2.

الإطار 2

البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب من أجل التجارة، 2017-2021

الدبلوماسية التجارية. تم تيسير التدريب والدعم التقني في مجال تقنيات التفاوض، مع التركيز على المفاوضات المتعلقة باتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويجري حالياً بناء القدرات في مجال قواعد المنشأ وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالاتفاق.

الاقتصاد الإبداعي. وُضِع مشروع تقرير عن الصناعات الثقافية والإبداعية في أنغولا، مما يمهّد الطريق لاستراتيجية اقتصاد إبداعي. وأنشئ فريق عامل متعدد الوزارات في القطاع العام ونظير له في القطاع الخاص للإشراف على تطوير هذا القطاع. ويجري وضع مجموعات تدريبية مركزة.

إمبريتيك. تم تيسير تدريب المدربين، الذي شمل حدثاً لإقامة شبكات التواصل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من تدريب إمبريتيك، مع التركيز على استراتيجيات التخفيف من الصدمات الخارجية مثل الجائحة. وأنجزت دراسة بشأن استراتيجية وطنية لريادة الأعمال، ونُظِّمت حلقة عمل ذات صلة مع أصحاب المصلحة في أنغولا. وقامت إمبريتيك، مع المعهد الوطني لدعم المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتيسير مناقشات بشأن طرائق التعاون، كما نُظِّمت حلقات عمل تحت قيادة مدربين وطنيين معتمدين من خلال وصلات فيديو مع المدربين الرئيسيين الدوليين.

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. أسفر استعراض لاتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمتها أنغولا عن نشر توصيات في حدث عُقد مع الحكومة. وشملت الأعمال الأخرى استراتيجية لتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة، بشأن البن والفواكه الاستوائية؛ وحلقة دراسية شبكية لأنغولا ووكالات ترويج الاستثمار في جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

الاستعراض الوطني للصادرات الخضراء. نُظِّمت حلقة دراسية شبكية بشأن إنتاج العسل وتصديره بتيسير من خبراء قطاعيين من البرازيل. وتم تشكيل شراكات تقنية مع خبراء قطاعيين في المنطقة.

تيسير التجارة. قُدمت إلى اللجنة الوطنية لتيسير التجارة دورة تدريبية على الإنترنت عن تيسير التجارة، للمساعدة في الحفاظ على المعارف التي بنيت حتى الآن من خلال توفير التدريب في إطار برنامج الأونكتاد لتمكين اللجان الوطنية لتيسير التجارة.

النقل واللوجستيات. قُدمت إلى الوزارات سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية للتدريب العملي أثناء الخدمة والمشورة التقنية بشأن وضع مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص تتعلق بالهياكل الأساسية للوجستيات التجارية.

وقد تم بالفعل تجاوز أهداف نهاية البرنامج المتعلقة بعدد الأشخاص المدربين، حيث تم تدريب 1 376 فرداً في إطار البرنامج الثاني للتدريب من أجل التجارة كما تم تدريب 30 فرداً على العمل كمدربين. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنجاز 60 في المائة من وثائق واستعراضات السياسات المقررة. وقد تم استعراض الإطار المنطقي والوثائق الأخرى للبرنامج من أجل تحسين فهم النتائج المبكرة التي يجري تحقيقها. وأدى النجاح في التنفيذ إلى استثمار إضافي في البرنامج من جانب الاتحاد الأوروبي بمبلغ يقارب مليون دولار، مع إنشاء مسارات عمل جديدة تكميلية بشأن بناء القدرات للوفاء بالمعايير الدولية، والتدريب على الزراعة بوصفها شركة، ومواصلة دعم الدبلوماسية التجارية. وقد وافقت اللجنة التوجيهية للبرنامج في كانون الأول/ديسمبر 2020 على وثائق مشاريع جديدة ومخصصات في الميزانية.

المصدر: الأونكتاد.

31- **بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجال المنافسة وحماية المستهلك في البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.** يهدف هذا المشروع، الذي استناد من التبرعات المقدمة من البرتغال، إلى تلبية الطلبات الواردة من تيمور - ليشتي ومن البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في أفريقيا بشأن إصلاح القوانين والسياسات وبناء القدرات في مجالي المنافسة وحماية المستهلك. وتأخرت بعض الأنشطة بسبب الجائحة ولكنها أُطلقت بحلول نهاية عام 2020؛ ومن المقرر أن تُنظَّم في عام 2021 أحداث بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك ينخرط فيها ممثلون من جميع الجهات المستفيدة، وتشارك فيها سلطات المنافسة وحماية المستهلك في البرازيل والبرتغال وأمانة جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

32- **التكامل بين بلدان الجنوب وأهداف التنمية المستدامة: تعزيز التحول الهيكلي في البلدان الشريكة الرئيسية في مبادرة الحزام والطريق.** ينفذ الأونكتاد هذا المشروع في إطار الصندوق الفرعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي تتمثل أهدافه في بناء القدرات في البلدان الشريكة في مجالات السياسات الرئيسية التي هي الاستثمار والتجارة والتمويل والديون والتكنولوجيا، عن طريق التعلم بشكل غير مباشر من التجارب الإنمائية في الصين، والاستفادة مباشرة من القدرات المؤسسية القائمة في الصين. وفي هذا الصدد، قدم الأونكتاد تحليلاً متعمقاً، مثلاً عن القدرة الاستراتيجية على تحمل الديون وإدارة الديون في إثيوبيا.

جيم - تحسين القدرة التنافسية

33- **يدعم الأونكتاد بلداناً أفريقية في تعزيز قدرتها التنافسية بمساعدتها على تحسين أداء الأسواق في أفريقيا، وزيادة كفاءة أجهزتها الحكومية، وتحقيق توزيع أفضل للمهام بين الدول والأسواق.** ويساعد الأونكتاد البلدان في أفريقيا على تهيئة بيئة مواتية للاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى استخدام هذه التكنولوجيا لتشجيع التجارة من خلال التجارة الإلكترونية.

34- **الملكية الفكرية من أجل التنمية.** في عام 2020، واصل الأونكتاد تقديم مدخلات تقنية بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبناء على طلب من أمانة جماعة شرق أفريقيا، شارك الأونكتاد خبرته في مجال الملكية الفكرية والاستثمار وإنتاج المستحضرات الصيدلانية مع الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا في اجتماع بشأن مشروع قانون المستحضرات الصيدلانية. ونظم الأونكتاد أيضاً في إثيوبيا وأوغندا وكينيا وجماعة شرق أفريقيا عدة حلقات عمل تدريبية ركزت على حوافز الاستثمار من أجل الإنتاج المحلي والإمدادات المستدامة من المضادات الحيوية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، حضر الأونكتاد الاجتماع الأول للفريق العامل التقني المعني بالملكية الفكرية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي عُقد في أديس أبابا.

35- **برنامج التنبّع العالمي لقوانين الفضاء الإلكتروني.** هذه أول خريطة عالمية لقوانين الفضاء الإلكتروني التي تنتبّع حالة تشريعات التجارة الإلكترونية في مجال المعاملات الإلكترونية وحماية المستهلك وحماية البيانات والخصوصية وجرائم الفضاء الإلكتروني، مما يبين التقدم المحرز في اعتماد التشريعات وأي ثغرات متبقية. وفي أفريقيا، أُحرز في السنوات الأخيرة تقدم كبير في اعتماد التشريعات ذات الصلة.

36- **فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.** عُقدت الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2020 وركزت على المنصات الرقمية وتوليد القيمة في البلدان النامية وأثارها على السياسات الوطنية والدولية. وحضر الدورة أكثر من 50 مشاركاً من 25 بلداً في أفريقيا لمناقشة المواضيع ذات الصلة بالسياسات من أجل تحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والتصدي للتحديات المرتبطة بذلك.

37- **مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة.** تهدف هذه المبادرة إلى تمكين المرأة في الاقتصاد الرقمي وبناء سياسات أكثر شمولاً وتمكيناً وبيئات تنظيمية. وتركز المبادرة في تحقيق أهدافها على ثلاثة أبعاد هي بناء القدرات، وبناء المجتمعات المحلية، والحوار بشأن السياسات. وفي عام 2020، عُقد في تموز/يوليه فصل دراسي رئيسي على الإنترنت لأفريقيا الناطقة بالإنكليزية، واستُهلّت في أفريقيا الناطقة بالفرنسية أنشطة لمجتمع التجارة الإلكترونية للمرأة، وهو شبكة من رائدات الأعمال الرقمية.

38- **استراتيجيات التجارة الإلكترونية.** بعد الانتهاء من تقييم مدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية في عام 2020، ستواصل بنن بذل جهودها الزامية إلى استخدام التحول الرقمي لتسريع التنمية والتتبع الاقتصادي وإتاحة فرص العمل والتجارة. وتم التصديق في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أثناء حلقة عمل استضافها الأونكتاد ووزارة الاستثمار والتجارة والصناعة في بوتسوانا، على تقرير لمساعدة بوتسوانا في وضع استراتيجيتها الوطنية للتجارة الإلكترونية. وأُجري في عام 2020 تقييم لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية في كوت ديفوار. ووضع الأونكتاد استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية في كينيا مع هيئة الاتصالات؛ وتأخذ عملية صياغة الاستراتيجية بنهج يشمل الحكومة بأكملها من أجل معالجة القضايا ذات الصلة على نطاق السياسات بمختلف أطرافها. وبناءً على طلب من وزارة التجارة والصناعة في رواندا، قام الأونكتاد بصياغة استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية بالتشاور مع أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام في رواندا وبتنسيق مع المملكة المتحدة؛ وسيتم إطلاق الاستراتيجية في عام 2011. وسيضع الأونكتاد ولجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استراتيجية إقليمية للتجارة الإلكترونية تتطلب إنشاء آليات تنسيق لضمان الاتساق في مشاركة اللجنة وجميع الدول الأعضاء الخمسة عشر.

39- **دعم المتابعة والتنفيذ فيما يخص جاهزية التجارة الإلكترونية.** في عام 2020، أجرى الأونكتاد استعراضاً شاملاً لتنفيذ التوصيات في 18 بلداً، ونشر في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 كتاب *Fast-Tracking Implementation of eTrade Readiness Assessments* (التنفيذ السريع لتقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية). ويبرز التقرير عدة توصيات نُفذت بنجاح بين البلدان الثمانية التي جرى استعراضها في أفريقيا، وهي أوغندا وبوركينا فاسو وتوغو وزامبيا والسنغال وليبيريا وليسوتو ومدغشقر. وكان من المقرر عقد سلسلة من حلقات العمل في الربع الأول من عام 2021 بشأن إشراك أصحاب المصلحة وتنمية القدرات من أجل تسريع عملية الاستعداد للتجارة الإلكترونية، والتركيز على أولويات المشاريع على الصعيد الوطني و/أو الإقليمي في 14 بلداً مستقيماً من تقييم مدى استعداد التجارة الإلكترونية في أفريقيا.

40- **أسبوع الأونكتاد الإلكتروني لعام 2020.** نظراً للجائحة، نظم الأونكتاد هذا الحدث لأول مرة بمشاركة عن بعد، حيث نظم 14 حلقة دراسية شبكية رفيعة المستوى وموضوعية حضرها أكثر من 2 000 مشارك من 134 بلداً. وحضر ممثلون من 32 بلداً في أفريقيا الجلسات المواضيعية وساهموا فيها.

41- **بناء القدرات في مجال السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.** يساعد الأونكتاد البلدان، من خلال برنامج الطويل الأمد لاستعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، على صياغة سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ونظراً للصعوبات الناجمة عن الجائحة، نفذ الأونكتاد تدابير معينة للتخفيف من آثارها، مثل استضافة اجتماعات مع أصحاب المصلحة في البلدان المستفيدة التي تشارك عن بعد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الأونكتاد استعراضات السياسات التالية: بوتسوانا، بدأ في منتصف عام 2020، ومن المتوقع أن ينتهي بحلول آب/أغسطس 2021؛ إثيوبيا، نُشر التقرير في آذار/مارس 2020؛ أوغندا، نُشر التقرير في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بالاتفاق مع حكومة أوغندا على تنفيذ أنشطة المتابعة؛ زامبيا، بدأ في أواخر عام 2019، ومن المتوقع أن ينتهي بحلول أيار/مايو 2021. ويقدم الأونكتاد لصانعي السياسات في البلدان المستفيدة

التدريب في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، شارك ستة مسؤولين حكوميين من أنغولا، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020، في سلسلة من الدورات التدريبية التجريبية على الإنترنت شارك في قيادتها الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إطار فريق العمل المشترك بين الوكالات التابع لآلية تيسير التكنولوجيا. وينبغي للبلدان النامية أن تعزز البحث العلمي لجنى إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي هذا الصدد، أطلق الأونكتاد وجامعة أوكاياما، اليابان، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، برنامجاً للعالمات الشبابات يركز على إثيوبيا وبوتسوانا والكاميرون ومدغشقر ومصر.

دال - تعزيز تعددية الأطراف

42- تقديم المساعدة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. في عام 2020، أجرى الأونكتاد استعراض النظراء الطوعي الثاني لقوانين وسياسات المنافسة في الاتحاد ونشر التقرير خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية؛ وقدم التقرير عدة توصيات للإصلاح المؤسسي والقانوني من أجل تحسين فعالية نظام المنافسة في الاتحاد وتعزيز تعاونه مع نظام المنافسة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وساعد الأونكتاد الاتحاد في إعداد مشروع لائحة بشأن عمليات الاندماج، في إطار عمل بدأ في عام 2019، واختتم في تموز/يوليه 2020 بحلقة عمل للتصديق على المشروع. وسيزود اعتماد هذه اللائحة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ودوله الأعضاء الثماني بإطار تنظيمي ومؤسسي مناسب لتقييم عمليات الاندماج في ولاياتها القضائية تقييماً فعالاً. وسيساعد التعاون مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من أجل وضع أدوات إحصائية لقياس وتحليل التجارة في الخدمات دوله الأعضاء في صياغة سياسات في مجال الخدمات مصممة خصيصاً للأهداف الإنمائية والاجتماعية والاقتصادية للدول. وفي الفترة من أيار/مايو 2020 إلى نيسان/أبريل 2021، تضمن المشروع الأنشطة التالية التي قام بها الأونكتاد: توقيع مذكرة تفاهم مع المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا لوضع منهجية لتكاليف الشحن؛ وتوقيع مذكرة تفاهم مع السنغال للقيام، قبل نشرها في دول أخرى في المنطقة، بتجربة نظام إحصائي لتكنولوجيا المعلومات يمكن للدول استخدامه في تجميع الإحصاءات ونشرها؛ ووضع النظام في صيغته النهائية.

43- تقديم المساعدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بموجب مذكرة تفاهم، يهدف الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إلى تعزيز سياسات منافسة فعالة في المنطقة. ففي تموز/يوليه 2020، عُقدت حلقة دراسية شبكية مع أصحاب المصلحة ناقش خلالها ممثلون لسلطات المنافسة في المنطقة التحديات التي ووجهت خلال الجائحة والتدابير التي اتخذتها السلطات لحماية المنافسة وتعزيزها. وأوضحت الحلقة الدراسية الشبكية دور المنظمات الإقليمية والدولية والطريقة التي يمكن أن تدعم بها سلطات المنافسة في التكيف مع التحديات الجديدة. وعُقد المنتدى المشترك الثاني للمنافسة في المنطقة العربية في آذار/مارس 2021، واستضافته هيئة المنافسة في مصر.

44- التعاون في تطبيق منظور جنساني على عمل منظمة التجارة العالمية. في أيار/مايو 2020، شارك الأونكتاد في تنظيم حلقة دراسية شبكية في هذا الصدد مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية لمساعدة الحكومات على إدماج القضايا الجنسانية في السياسات والبرامج والمفاوضات التجارية. وضم المشاركون في الحلقة الدراسية الشبكية مشاركين من دورة الأونكتاد التدريبية على الإنترنت بشأن التجارة والشؤون الجنسانية، بما في ذلك من أفريقيا. وكانت هذه الحلقة الدراسية الشبكية جزءاً من سلسلة

من المبادرات المرتبطة بالإعلان المشترك بشأن التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة بمناسبة المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر 2017. ويناقش المؤيدون إمكانية زيادة تعميم مراعاة القضايا الجنسانية في أعمال منظمة التجارة العالمية باعتبارها تقدماً طبيعياً في عملهم في ظل الإعلان.

45- **التعاون بشأن قضايا تغير المناخ.** في عام 2020، تعاون الأونكتاد مع المنظمة البحرية الدولية بوصفها خبيراً مستقلاً يستعرض مختلف تقيييمات الأثر التي قُدمت إلى المنظمة وتضمنت مقترحات بشأن تدابير قصيرة الأجل للمساعدة في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في النقل البحري. ولاحظ الأونكتاد ما إذا كانت التقييمات شاملة بما فيه الكفاية وما إذا كانت تراعي كما ينبغي الاحتياجات المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. وعُقدت الدورة الثامنة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة في تشرين الأول/أكتوبر 2020 وركزت على التكيف مع تغير المناخ في الموانئ البحرية دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مما أتاح منتدى للمناقشة بشأن هذا الموضوع يمكن أن يساعد في إثراء الاجتماعات والعمليات الحكومية الدولية المقبلة. وحضر الدورة مشاركون من أفريقيا؛ وحضرها أكثر من 30 مشاركاً من أكثر من 20 بلداً.

46- **تقديم الدعم في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.** واصل الأونكتاد تقديم الدعم التقني إلى البلدان والتجمعات النامية في مشاركتها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية وتنفيذ الاتفاقات التجارية الناتجة عنها. وقُدّم الدعم التقني إلى جزر القمر وزمبابوي وسيشيل ومدغشقر وموريشيوس استعداداً لتعميق المفاوضات في مجالات التجارة والتنمية المستدامة وقواعد المنشأ بموجب اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وسيُنفذ في الفترة 2021-2023 مشروع للأونكتاد والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لدعم موزامبيق في تنفيذ الضمانات بموجب اتفاق الشراكة الاقتصادية.

47- **تقديم الدعم في تنفيذ سياسات التجارة والخدمات.** أطلق الأونكتاد عدة مشاريع للتعاون التقني دعماً لصياغة السياسات التجارية والمفاوضات التجارية، ولا سيما بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك إطار متكامل معزز ومشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم انضمام جنوب السودان. وواصل الأونكتاد دعم الدول الأعضاء في تفعيل الاتفاق المتعلق بالنظام العالمي للأفضليات التجارية والجهود المبذولة لإنعاش النظام باعتباره منبراً فريداً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي مجال الخدمات، تعاون الأونكتاد مع الاتحاد الأفريقي في المناقشات المتعلقة بكيفية دعم صياغة وتنفيذ سياسات التجارة والخدمات. وفي أيلول/سبتمبر 2020، شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي في الدورة الثامنة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، الذي تناولت المناقشات فيه تنفيذ البروتوكول المتعلق بالخدمات في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

48- **برنامج الاقتصاد الإبداعي.** في إطار قرار الجمعية العامة 198/74 بشأن السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، 2021، نظم الأونكتاد حواراً بشأن السياسات التجارية لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للصناعات الإبداعية أن تسهم في انتعاش اقتصادي عالمي شامل للجميع، وذلك بتبادل السياسات والاستراتيجيات التي تتبناها الحكومات، وبشأن أفضل استخدام للمنصات الرقمية. وفي عام 2021، أقام الأونكتاد تعاوناً مع 11 كياناً آخر من كيانات الأمم المتحدة لقيادة عملية إعداد منشور عن آفاق الاقتصاد الإبداعي يوضح بشكل خاص كيف يتماشى القرار 198/74 مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وينهض بها. وبالإضافة إلى ذلك، وضع الأونكتاد خريطة طريق للتعاون المشترك والأنشطة التي ستبذل في عام 2021 للاحتفال بالسنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة.

هاء - تمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم

- 49- **ريادة الأعمال.** يشمل عمل الدعوة الذي قام به الأونكتاد دعماً للتنمية في أفريقيا تقديم الدعم في مجال تنمية المشاريع، ولا يزال إطار الأونكتاد لسياسات ريادة الأعمال يُدعم لوضع استراتيجيات وطنية موجّهة لريادة الأعمال. وفي عام 2020، عُقدت حلقتان دراسيتان شبكيتان لصياغة نهج قائم على توافق الآراء بشأن وضع استراتيجية وطنية لريادة الأعمال في أنغولا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الأونكتاد المساعدة إلى 15 مركزاً من مراكز إمبريتيك في أفريقيا، كما عقد في لاغوس، نيجيريا، دورات لتدريب المدربين ودورات صفوف رئيسية بشأن منهجية إمبريتيك الحديثة لجميع مراكز إمبريتيك في أفريقيا.
- 50- **التعاون بشأن المساواة بين الجنسين والتجارة.** بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا، يقوم الأونكتاد بتجربة قياس نوع الجنس في التجارة، حيث بدأ العمل المفاهيمي في عام 2018. وفي أيار/مايو 2020، نشر الأونكتاد، مع المفوضية الأوروبية ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، موجز السياسات المعنون "نوع الجنس والتجارة: تقييم أثر الاتفاقات التجارية على المساواة بين الجنسين". وفي حزيران/يونيه 2020، نشر الأونكتاد موجز السياسات المعنون "العمل على نجاح الاتفاقات التجارية فيما يخص المساواة بين الجنسين: البيانات والإحصاءات".

رابعاً - ملاحظات ختامية

- 51- من الضروري تحسين الإحصاءات ونوعية البيانات، فضلاً عن النظم الآلية للبيانات الجمركية، من أجل إجراء تحليل جيد للسياسات. وفي هذا الصدد، يتيح مؤشر القدرات الإنتاجية لصانعي السياسات قياس أداء بلدانهم في تحقيق أهدافهم الإنمائية الوطنية وقدرتهم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتيح المؤشر العالمي المتعدد الأبعاد المركب للبلدان أن تحدد مستويات قدراتها الإنتاجية على مر الزمن وتُقيّمها. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف مشاريع أسيكودا إلى مساعدة البلدان في إصلاح الأنظمة والإجراءات والنظم الجمركية بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، ويساعد نظام أسيكودا على أتمتة إجراءات تيسير التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون الأونكتاد مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من أجل وضع أدوات إحصائية لقياس وتحليل التجارة في الخدمات؛ وستساعد هذه الأدوات الدول الأعضاء على وضع سياسات في مجال الخدمات، مصممة خصيصاً للأهداف الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان.

- 52- ويبرز هذا التقرير أهمية العمل التعاوني الذي يقوم به الأونكتاد مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وممثلي الوزارات وأصحاب المصلحة في تقديم المساعدة التقنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال الأونكتاد يعمّق تعاونه مع المنظمات الدولية من أجل تعزيز عملية وضع نهج متسق إزاء التجارة والمساعدة الإنمائية في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، تعاون الأونكتاد، في كانون الأول/ديسمبر 2020، مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتنظيم دورات تدريبية عن التوجيه وبناء القدرات لفائدة أكثر من 100 شابة من رائدات الأعمال بشأن الفرص المتاحة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي عام 2020، أطلق الأونكتاد، مع ممثلين للوزارات وأصحاب المصلحة، عدة أنشطة لبناء القدرات والمساعدة التقنية في بلدان أفريقية.

- 53- وتظهر الجائحة أهمية المرونة في تخطيط البرامج استجابة للأزمة. وخلال هذه الجائحة، قدم الأونكتاد خدماته بطريقة مرنة، بما في ذلك عن طريق التحول إلى تقديمها من خلال استخدام المنصات الإلكترونية. وعلى الرغم من القيود المفروضة على السفر، واصل الأونكتاد دعم مشاريع التنمية في أفريقيا؛ وفي عام 2020، قدم الأونكتاد خدمات إلى جل البلدان في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، ساهم

الأونكتاد في حزيران/يونيه في اجتماع الخبراء الذي نظمه الاتحاد الأفريقي بشأن البروتوكول المتعلق بكوفيد-19 والذي ركزت المناقشات فيه على الجائحة وعلاقتها بخطر احتمال حدوث زيادة في قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في أفريقيا.

54- والاستثمار هو مفتاح التنمية؛ وفي هذا الصدد، قدم الأونكتاد في عام 2020 مجموعة واسعة من الخدمات إلى البلدان في أفريقيا في مجال الاستثمار والمشاريع. ويقدم الأونكتاد إلى البلدان الأفريقية الدعم في مجال بناء القدرات والتعاون التقني في مجال الاستثمار من أجل التنمية. ويدعم الأونكتاد أيضاً وضع سياسات نظام اتفاقات الاستثمار الدولية من خلال البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، وأنشطة المساعدة التقنية.

55- والتكامل الإقليمي ومعالجة الحواجز غير التعريفية عنصران أساسيان لتعزيز التجارة الأفريقية من أجل التنمية. ويعمل الأونكتاد مع الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تنفيذ المرفق 5 المتعلق بالحواجز غير التعريفية لبروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة في السلع، الذي يشمل استحداث آلية إلكترونية للإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية ورصدها وإزالتها. وفي عام 2020، دعم الأونكتاد 12 دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي في زيادة الشفافية التنظيمية بشأن التدابير غير التعريفية عن طريق جمع اللوائح من مختلف الدول.

56- وتكتسي الرقمنة في التجارة أهمية في التنمية؛ وفي هذا الصدد، يدعم الأونكتاد البلدان في أفريقيا في تعزيز استعدادها للمشاركة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما. وتشمل الأنشطة والأحداث ذات الصلة دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، ومبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، والبحوث المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والجائحة، ومؤشر الأونكتاد لعام 2020 بشأن التجارة الإلكترونية الخاصة بالمعاملات التجارية التي تجري بين مؤسسة تجارية ومستهلك: تسليط الضوء على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

خامساً- الموارد المالية المرصودة لأفريقيا

57- في عام 2020، وُجّه نحو أفريقيا ما يعادل 38,94 في المائة من إجمالي نفقات مشاريع الأونكتاد الوطنية والإقليمية والأقاليمية، أي مبلغ 13 670 071 دولاراً (مؤقت). وهذه النسبة هي الأدنى منذ عام 2015.